الجر بإلى يعتبر فيه تشبيه وإن لم يذكر إلى لعلمك أن الله قال نعبر إلى الذوات وذو
فما يفيد بمعنى الصفات فما تشبيه إلى الذوات إلى المعاني والمشتق منه يفيد المصدر
وهو الثاني أن الجزء يتعلق معناه إذ بما تعلق به معناه فتعلق ظاهر
الشرع بتعلقات معاني الجزء فما يعبر به عنها عنه تعبير وقد بينا منافي الناس
ومعانيها الشرعية الإفادة وهي متعانيها الرجمية وكي معنا ما الجزء
ليست معاني الجزء وإن كانت جزء ما بل استمالة الرسمية والجزئية الفعل
من باعتبار المعنى وإنما معنى متعلقة لمعانيها إذ الإيجاد معنى الجزء معلم
وهي كالمعاني إذ معنى بنوع استدلال وقول المصنف تمثيل معنى الجزء
كالمجرور في نحو زيد عند ليس بصحيح وإن كان التشبيه لمعنى المصدر والمتعلق
معنى الجزء فيفيد التشبيه في نحو نطقت الحال والحال كالكلمة بل الدلالة
بالنطق إذ يتعلق الدلالة الحال مشبها وقطع النطق مشبها به ووجه الشبه
إيضاح المعنى وإبطاله إذ لا يزيد بل يتعارف الدلالة لفظ النطق يشبه
والنطق استعمال العقل والبصيرة وتكون الاستعارة في المصدر الفعلية
وهي العقل والكلمة تبعية وإن الكلمة النطق على الدلالة لا باعتبار التشبيه
بل باعتبار أن الدلالة لازمة له تكون مجازا ثم يصلح وقد عرفت أنه يكون الاستعارة
وإن تكون اللفظ الظاهر بالنسبة إلى المعنى الظاهر استعارة ومجازا
باعتبار العلاقة فيه ويفيد التشبيه في الفعلية نحو قوله تعالى وأمر موسى
قال بعزم ليكون ثم نحو قوله وعزنا بالعراق إذ يفيد تشبيه العزة
والغزو الحاطين بعزة الله بعلته إذ يعلم ثم لتعلقه الله كيمد

وابتي

والتبعية والتبعية على الدلالة والحكم بعدي ثم استعمال العزاء والجزء
فما كان معنى إن يستعمل في العلة الغائية فيكون الاستعارة فيما تبعا للاستعارة
في المجرور وقد مر الفعل فيما خرج من كلام الكشاف وهو مبني على أن تعلق
الله هو المجرور على ما سبق لأنه غير مستقيم على ما ذهب إليه الله في الاستعارة
الرجمية لأنه الحق ولا يجب أن يكون هو المشبه بسواء كانت الاستعارة الأصلية أو
تبعية على مذهب الفعل أي العزاء والجزء مجرور لا جزء لتبعية الاستعارة
التبعية منا أنه مشبه ترتب العزاء والجزء على الدلالة مترتب علته الغائية
عليه في استعمال المشبه الدم المخصوصة المشبه به التي ترتب علة الدلالة
الغائية عليه يجري أولا في العلية والرجمية وتبعيتها في الدم كالمعنى الحال
مجازا حكم الدم حكم وترتب عيش استعمال المشبه العلية وطرفه علة معنى الدم
مثل العلية والرجمية لأن المجرور قلما تأدى كي المصنف سمعوا في هذا المقام زيادة
تحقيقه أو رجعنا مما في الشرع وصار الجزئية الاستعارة التبعية في الدلالة
إذ الفعل وما يشتق منه على الفعل نحو نطقت الحال بكذا فإن النطق
الحقيقي لا يستعمل الحال أو الفعل نحو جمع الحمى الماء فلم ينزل أسد وأب أسما
فإن الفعل والإجماع الحقيقي لا يتعلقان بالجزء والجزء وقد نعبر بهما لمزيد
تقريبا فما كان عليهم كل زمان الدم ولا سنة الفاعل جاز أن يكون
لمعنى مشروعية الاستعانة الكلمة وإن كان بعض الرسمية والتبعية للدلالة
كالمجرور والعزم القطع وزوره الزرع وقد عما تجملها الفعل الذي
نعزيا تزيينه على أن تعريفهم لا تبعاري أو المجرور ويخوضهم بعزاء الجيم

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)